الأمم المتحدة

A/60/675

الجمعية العامة

Distr.: General
9 February 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

بنود جدول الأعمال ١٢٢ و ١٣٢ و ١٣٦

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

طلبت مني الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أن أوجه انتباهكم إلى دواعي قلقهم إزاء بيانات وإحاطات إعلامية أدلى بها كبار موظفي الأمانة العامة إلى وسائط الإعلام. وتذكرون أن هذه ليست أول مرة تثير مجموعتنا فيها هذه المسألة معكم، وأن المجموعة أعربت عن دواعي قلق مماثلة في رسالتها المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إليكم.

وقد أعربت مجموعة الـ ٧٧ والصين عن هذا القلق لنائبة الأمين العام في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حين قدمت إلى الفريق العامل غير الرسمي للجمعية العامة المعني بإصلاح الإدارة والأمانة العامة تقريرا عن وضع عملية استعراض السياسات الخاصة بالموظفين والشؤون المالية والنظامين الأساسي والإداري.

وفي تلك المناسبة، بيّنت مجموعة الـ ٧٧ والصين بوضوح وجلاء أن الاتجاه الظاهر مؤخرا بتجاوز كبار موظفي الأمانة العامة الجمعية العامة وتقديم معلومات إلى الصحافة عن مسائل تتصل بعمل المنظمة، وخاصة بادعاءات بسوء الإدارة والاحتيال والفساد، لا طائل تحته، ومن شأنه تقويض دور الرقابة الذي يعود للدول الأعضاء والجمعية العامة، وهو يضر بالجهود التي نبذلها لكفالة الثقة وفتح قناة اتصال بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

100206 100206 06-23742 (A)

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحملان كل الادعاءات بإساءة التصرف والاحتيال وسوء الإدارة في الأمانة العامة على محمل الجد الفائق. ولهذا السبب بالذات اقترحت المجموعة أن يعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على سبيل الأولوية، تقرير مراجعة شاملا لاستعراض ممارسات إدارة عمليات حفظ السلام وتحديد مجالات الخطر وحالات وجود غش واستغلال للسلطة في مجالات العمليات، بما في ذلك العمليات المتصلة بالمشتريات. وفي فترة لاحقة، أقر جميع أعضاء اللجنة الخامسة هذا الاقتراح بتوافق الآراء وأدرج في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٦.

غير أن التعليقات التي أدلى بها مؤخرا إلى وسائط الإعلام أحد كبار موظفي الأمانة العامة عن محتويات مشروع تقرير المراجعة الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حتى قبل توجيه عرضه على الجمعية العامة، يثير تساؤلات خطيرة بشأن لياقة سلوك ونزاهة بعض موظفي الأمانة العامة. وقد تم ذلك أيضا من غير إيلاء الاعتبار اللازم للممارسات الحكومية الدولية أو لسمعة الأمم المتحدة. إن أعمالا كهذه تشكل في رأينا مخالفة صريحة للنظام الأساسي والإداري للمنظمة ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي تقتضي من موظفي الأمانة العامة، بغض النظر عن أقدميتهم وجنسيتهم، أن يلزموا الحياد سياسيا وأن يمتنعوا عن أي عمل لا يتسق مع وضعهم كموظفين دوليين، مسؤولين أمام المنظمة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تحثكم على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن يحترم الموظفون المعنيون النظام الأساسي والإداري ويقلعوا عن هذه الممارسات على الفور.

ونود كذلك أن نبيِّن بصورة لا لبس فيها أن المساءلة في نطاق الأمم المتحدة ينبغي ألا تطبّق بطريقة انتقائية وأنه ينبغي اعتبار جميع الموظفين، خاصة شاغلي مناصب الإدارة العليا، مسؤولين عن أي عمل ينطوي على سوء إدارة. وقد بلغنا من إحاطات إعلامية حديثة العهد ومن مقالات صحفية أن عدة مسؤولين في الأمانة العامة أُعطوا إجازة إدارية على أساس ما استخلصه من نتائج تقرير مراجعة داخلية أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بانتظار مزيد من التحقيق. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه ينبغي معاملة جميع الموظفين في التحقيقات، بصرف النظر عن رتبتهم، وفقا للإجراءات الواجبة. غير أن المجموعة بلغها أن أيا من مسؤولي الأمانة العامة الذين كُفت يدهم لم يعط نسخة من التقرير قبل اتخاذ الإجراء الإداري بحقه. وجعل هذا الإجراء من الصعب على الموظفين المعنيين أن يعدوا دفاعا قبل إحالتهم إلى إجازة إدارية. وعلاوة على ذلك، لما كان تقرير المراجعة يركز بصورة رئيسية على إدارة عمليات حفظ السلام، فهو يثير القلق بسبب عدم اتخاذ إجراء مماثل بحق المسؤولين الذين قد يكونون ذوي إشراف مباشر وسلطة على المشتريات في تلك الإدارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تبلغ قلقها بالنظر إلى الاتجاه الظاهر مؤخرا لدى كبار موظفي الأمانة العامة، إلى تفويض خبراء استشاريين بإجراء دراسات واستخلاص نتائج من غير استشارة الجمعية العامة وأخذ موافقتها قبل القيام بذلك. ينبغي ألا يحل التفويض بإجراء تحقيقات واستعراضات ودراسات محل دور الجمعية العامة في الرقابة، خاصة عندما لا يكون قد صدر عن الجمعية العامة تفويض بشأن الدراسة وما يرتبط بها من موارد. وفي فترة تشهد انصراف الدول الأعضاء إلى تعزيز دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن هذه الأعمال تضر وتقوض بصورة خطيرة ولاية المكتب المذكور المتعلقة بالقيام بالمراجعة والتحقيق. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد أن نتائج التقارير الواردة من خبراء استشاريين ينبغي أن تعرض على الجمعية العامة وأن تقيّمها، لا سيما عند ادعائها وجود أوجه قصور أو خلل خطيرة في إطار المساءلة.

وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين جهودكم الرامية إلى ترويج ثقافة مناقبية في المنظمة وتود أن تحثكم على بذل قصارى الجهد لكبح هذه الاتجاهات غير السليمة، وغير المؤاتية لما تبذله الدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء من جهود متواصلة لإصلاح المنظمة وتعزيزها. ونود أن نؤكد أنه يجب التحقيق في الادعاءات بارتكاب أعمال غير مشروعة على جناح السرعة ومعالجتها بإنصاف، مع التقيد بالإجراءات الواجبة وفقا لنظام إقامة العدل المعمول به.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أننا سنتمكن من التصدي لدواعي القلق هذه إن نحن اشتركنا معكم في حوار مستمر. فلن يكون في وسعنا حل هذه المسائل وتلافي تكرارها في المستقبل إلا عن طريق الحوار. ولذلك، نتطلع إلى تلقي ردكم على المسائل المطروحة في هذه الرسالة. وفضلا عن هذا، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تضيف أن إصلاح الأمم المتحدة أمر هام لجميع أعضاء هذه المنظمة. ونظرا لما تتسم به هذه المسائل من تعقيد وهذه العملية من طابع حساس، نعتقد أن من مسؤوليتنا الجماعية ضمان نجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويجدر بنا ألا ندع أعمالا انفرادية تقوضها، خاصة تلك التي يقوم بها بضعة من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو العمل على توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة المخصصة للجنة الخامسة.

(توقيع) دوميساني س. **كومالو**

السفير، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة الـ ٧٧